



PROVISIONAL

S/PV.2579
10 May 1985

ARABIC

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والسبعين بعد الألفين والخمسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد كاسميري	(تايلند)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد اوفينيكوف
استراليا		السيد وولكوت
بوركينا فاسو		السيد باسولي
برو		السيد ارياس ستيا
ترينيداد وتوباغو		السيد محمد
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية		السيد اود وفينكو
الدانمرك		السيد بيرينغ
الصين		السيد ليانغ يوفان
فرنسا		السيد دي كيمولا ربا
مدغشقر		السيد رابيتافيك
مصر		السيد خليل
الهند		السيد شو كلا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية		السيد ماكسي
الولايات المتحدة الأمريكية		السيد غرومز

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DG2-0750, 2 United Nations Plaza على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

85-60397/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠

اقرار جدول الأعمال

اقر جدول الأعمال

رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل

الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة (S/17156)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذها

المجلس في جلسات سابقة ، أدعو ممثل نيكاراغوا الى شغل مقعد على طاولة المجلس؛
وأدعو مثلي اثيوبيا واكوادور والبرازيل وبولندا وبوليفيا والجزائر وجمهورية ايران الاسلامية
وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية وزمبابوي وغواتيمالا وقبرص وكوبا وكولومبيا
والمكسيك ومنغوليا ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد تشامورو مورا (نيكاراغوا) المقعد المخصص

له على طاولة المجلس ؛ وقام السيد دينكا (اثيوبيا) والسيد البورنوز (اكوادور) والسيد
ماسييل (البرازيل) والسيد نوفاك (بولندا) والسيد غومسيو غرانبير (بوليفيا) والسيد
جودي (الجزائر) والسيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) والسيد لوينو
(جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد كنيينغ فيكتوريا (الجمهورية الدومينيكية) والسيد
مودنجي (زمبابوي) والسيد فخاردو مالدونادو (غواتيمالا) والسيد موشوتاس (قبرص)
والسيد أوراماس أوليفيا (كوبا) والسيد ألبان أولغوين (كولومبيا) والسيد مونيوزلبيدو
(المكسيك) والسيد نيامدو (منغوليا) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) يشغل المقاعد
المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط المجلس علما

بأنني تلقيت رسائل من مثلي الأرجنتين ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية ، وغيانا ، وفييت نام يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في
مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة

المجلس ، دعوتهم الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .
نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس ، قام السيد مونيز (الأرجنتيين) والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) والسيد فونغساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) والسيد سينكلير (غيانا) والسيد لي كيم تشونغ (فييت نام) بشغل المقاعد المخصصة لهم فسي جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الان نظره في البند المدرج على جدول أعماله .
أمام أعضاء المجلس الان الوثيقة S/17172 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من نيكاراغوا .

أود أن أسترحي انتباه أعضاء المجلس أيضا الى الوثائق التالية :
الوثيقة S/17169 ، وهي رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم بالنيابة لاوروغواي لدى الأمم المتحدة .
S/17170 ، وهي رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ ، وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لليمن الديمقراطية لدى الأمم المتحدة .
S/17171 ، وهي رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسورينام لدى الأمم المتحدة .
S/17174 ، وهي رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للسلفادور لدى الأمم المتحدة .
المتكلم الأول هو ممثل بوركينا فاسو وأعطيه الكلمة .

السيد باسولي (بوركيينا فاصو) (ترجمة شفوية من الفرنسية) : يود وفد بوركيينا فاصوان يهنئكم ، سيدي ، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/ مايو . ونحن على اقتناع ان مجلس الأمن ، بفضل بعد نظركم وخصالكم بوصفكم دبلوماسيا محنكا ، سيتمكن بنجاح من الاضطلاع بولايته .

وأود ايضا ان أشكر سلفكم ، السفير خانيير ارياس ستيا ممثل بيرو ، على العمل الممتاز الذي انجزه أثناء شهر نيسان/ ابريل . ولا شك اننا ندين بنجاح عطنا لحكمتيه ورافته ، وعلى نحو خاص لععمق درايته بالمشاكل الدولية .

لقد انصرم عام تقريبا منذ ان اجتمع مجلس الأمن لمناقشة الحالة المظنة السائدة في امريكا الوسطى . وقد أتت هذه الاجتماعات عقب طيات زرع الالفام في موانئ نيكاراغوا ومياهاها الاقليمية ، وهي بلد نشاطه نفس المثل العليا في حركة عدم الانحياز . ان المناقشة البناءة والمنيرة الى درجة كبيرة التي جرت في ذلك الوقت كانت باعث أمل في ان يتمكن مجلس الأمن من الاسهام اسهاما ايجابيا في البحث عن حل سياسي سلمي تفاوضي للمشاكل التي تحيق بتلك المنطقة دون الاقليمية . ونعرف ماذا كانت نتيجة ذلك ؛ لقد تلاشى الأمل بسبب استخدام حق النقض .

ولهذا فقد بات من الواضح انه لا بد من القيام بالكثير من أجل تخفيف حدة التوتر واقناع الأطراف المعنية بأن تمتثل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية . وان وفد بلادى يرحب بالجهود التي بذلتها في هذا الشأن مجموعة كوتادورا التي ما فتئت بلادى تهديها تأييدا لا يتزعزع . كما نرحب بالأسلوب المتعقل والمتفتح الذي اظهرته حكومة نيكاراغوا أثناء هذه العملية .

ليس في نيتنا ان نستعرض أمام المجلس خلفية الحالة الراهنة السائدة في امريكا اللاتينية . لقد مرض سفير بيرو أسباب هذه الحالة أثناء بيانه ولا تزال ماثلة في اذهاننا . ان تطور الحالة في امريكا الوسطى الذي اقترن مؤخرا بالتدابير الاقتصادية القسرية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة بصورة غير متوقعة ضد نيكاراغوا ، يدفعنا الى التساؤل عن مصير جميع هذه الجهود .

ان هذه التدابير الخطيرة التي تتضمن حظرا كاملا على التجارة والاتصالات الجوية والبحرية بين البلدين ، ستكون دون شك عبئا ثقيلا على نيكاراغوا . وهذا القرار الذي اتخذ من جانب واحد والذي لا يسهم في ايجاد حل سلمي للمشكلة ، بالاضافة الى انه ينتهك المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، يزيد من تفاقم الحالة ويهدد بالخطر سلم وأمن المنطقة الملقين بالفعل .

ان بوركيننا فاصو التي تتمسك بمبادئ حركة عدم الانحياز تدين جميع أشكال التدخل الخارجي أيما كان مصدره . وموقفنا ازاء الحالة في امريكا الوسطى يتمشى مع الموقف الذي تم التوصل اليه في مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ .

ومؤخرا ، في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، أصدر وزراء خارجية رؤساء وفود بلدان عدم الانحياز بيانا مشتركا أكدوا فيه من جديد ادانتهم الصريحة لاستخدام التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي ضد الدول انتهاكا لحقوقها وقراراتها السيادية .

ان حكمة عدد كبير من مؤلفي الميثاق ما برحت تدهشنا .

لقد قدمت أسباب عديدة لتبرير الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على نيكاراغوا والتدابير الاقتصادية القسرية التي صحبته . ويعتقد وفد بلادي بصدق القول المأثور " ان من يرغب في اغراق كلبه يتهمه بأنه كلب سعور " . واننا لنسأل باسم أي نوع من أنواع الديمقراطية يتكلمون ويتصرفون على هذا النحو ؟ هل هي تلك " الديمقراطية " التي يعاني منها ٥ ملايين من السكان السود الذين يرزحون تحت نير الفصل العنصري الذي فرضه عليهم نظام بريتوريا العنصري والذين يعلنون للعالم عن تعاطفهم للحريسة والعدالة والاستقلال ؟ أم هي " الديمقراطية " الأخرى التي فرضها نظام سوموزا الشرير على شعب نيكاراغوا لسنوات عديدة ؟

ان ما يتعين على مجلس الأمن أن يشجبه ويكافحه لا يقتصر على التصرف الذي جمعنا هنا اليوم . بل عليه أيضا ، وقبل كل شيء ، ان يشجب ويكافح التواطؤ الضمني

لكل تلك القوى التي لم يعد يرد معها أى وازع اخلاقي مهما كان نوهه والتي تضحي بكل شيء لارواء تعطشها الى الغزو والسيطرة على العالم . اننا على اقتناع بأن مجلس الأمن ، ان يفعل هذا ، سيحوي الانسانية من اسلوب الكيل بمكيالين في تطبيق العدل أى مسن جعل الحكم على ما اذا كان أى امرئ على خطأ أم صواب متوقفا على ما اذا كان ضعيفا أو قويا .

ان حل مشاكل امريكا الوسطى بالنسبة لنا لا يكمن في تجربة القوة وانما في التفاوض . لا يمكن أن يتغلب أى تدبير قسرى على ارادة وتصميم شعب يتحمل المسؤولية الكاملة من تقرير مصيره بنفسه . ولهذا السبب ، أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ١٠/٣٨ الصادر في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، الحق غير القابل للتصرف لجميع شعوب امريكا الوسطى في العيش في سلم ، وفي حرية اختيار مصيرها ، بعيثا من أى تدخل خارجي . ولهذا السبب أيضا ، اعربت الجمعية العامة في قرارها ٤/٣٩ الصادر في ٢٦ تشرين الاوّل /اكتوبر ١٩٨٤ ، عن تأييدها للجهود التي تبذلها مجموعة كوندادورا ، وحثت جميع الدول المعنية على التعاون وتعاوننا تاما مع المجموعة في اطار حوار صريح وبنّاء ، على أساس ان ذلك أفضل سبيل يمكن أن يؤدي الى ايجاد حل عادل ودائم لخلافاتها .

ان سفير نيكاراغوا ، في البيان الذي القاه في ٨ أيار/مايو ، أحاط مجلس الأمن طما بالحالة التي تواجهها بلاده الآن . وقد أكد من جديد على استعداد حكومة بلاده لمواصلة جهودها من أجل استئناف الحوار مع حكومة الولايات المتحدة التي تأمل ان تبدى بدورها نفس الاستعداد .

ويتعين على مجلس الأمن ان يبذل كل ما في وسعه لتشجيع كل الأطراف للسير في هذا الاتجاه .

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية) : أشكر ممثل بوركيننا فاصو على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل اثيوبيا . أدعو الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والادلاء ببيانه .

السيد دينكا (اثيويا) (ترجمة شفوية من الانكليزية) : السيد الرئيس،
اسمحوا لي أن ابدأ بأن اتقدم اليكم بأخلص تهاني الوفد الاثيوبي طى توليكم رئاسة مجلس
الأمن لشهر أيار/ مايو ، وأن اعرب لكم من أطيب تمنياتي بعودة رئاسة ناجحة . اسمحوا
لي ايضا ان اعرب من اعجاب وفدى بسلفكم السيد خافيير ارياس ستيا ، الممثل الدائم
لييرو ، طى الطريقة القديرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

لقد استمع وفدى باهتمام كبير الى البيان الذى ادلى به الممثل الدائم لنيكاراغوا
بعد ظهر ٨ أيار/ مايو بشأن الحالة في امريكا الوسطى والتطورات الخطيرة الناجمة من
الحظر الذى فرضته الولايات المتحدة مؤخرا طى نيكاراغوا . وبعد ان استمعنا ايضا
باهتمام مماثل الى جميع المتكلمين الذين ادلوا ببياناتهم بعد ظهر أمس ، يرى وفدى
ان المسألة المعروضة طى مجلس الأمن ليست مثار قلق كبير للأطراف المعنية وحدها بل
للمجتمع الدولى قاطبة . ان جوهر المسألة هو تحدى المبادئ الأساسية في الميثاق
والمعايير التي تحكم العلاقات بين الدول . ولهذا ، فان قرار المجلس في هذه المسألة
سيبين ما اذا كان العالم متجها صوب استمرار سيادة القانون ، أم انه متجه صوب عصر
مظلم يقوم طى القوة الفاشمة وتسوده الغوضى .

يدرك المجتمع الدولى بصورة مؤلمة انه منذ سقوط دكتاتورية سموزا في نيكاراغوا ،
ما فتئ شعب نيكاراغوا الباسل يواجه تحديات حاسمة تستهدف حقه الثابت في اختيار
شكل الحكومة التي يريد ان يعيش في ظلها . ان التدخل الخارجى في شؤون نيكاراغوا
بهدف زعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا المنتخبة شعبيا والاطاحة بها ، أصبح الآن التقليد
المتبع . وتحقيقا لهذا الغرض ، تحاصر موانئ نيكاراغوا وتبث فيها الالغام بينما يجسرى
تنظيم المرتزقة وتدريبهم وتمويلهم وتجهيزهم للتسلل الى نيكاراغوا لقتل الابرياء وتدمير
الهيكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية . وهلاوة طى ذلك ، تشن الولايات المتحدة
حملة خبيثة من الضغط والارهاب بالمناورات العسكرية التي لا نهاية لها طى مقربة من
حدود نيكاراغوا مما يشير خطر الغزو المباشر المائل دوما . ان النظر الى قرار حكومة
الولايات المتحدة مؤخرا بفرض حظر تجارى واقتصادى طى نيكاراغوا ينبغى أن يكون في سياق
هذه المحاولات المستمرة لعكس العملية الثورية في نيكاراغوا ، وهي دولة نامية صغيرة غير
منحازة .

فهذا الاجراء الذى اتخذته حكومة الولايات المتحدة ، يعتبر في المقام الأول انتهاكا للاتفاقات الثنائية بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا ، ولا سيما معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة التي لا تزال سارية . وهو يتعارض ايضا مع المادة ٣٢ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ومع مبادئ وقواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ولا سيما الفقرة ٢ (٣) من الاعلان الوزاري الذي اتمدته الأطراف المتعاقدة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ . وهو يدوس بالأقدام قرار الجمعية العامة ٢١٠ / ٣٩ والمعنون " التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية " ، والذي دعا البلدان النامية ، بين أمور أخرى ، الى :

" ان تمتنع من التهديد بفرض قيود تجارية أو حصار أو حظر وغيرها من الجزاءات الاقتصادية ، أو فرضها ، مما يتنافى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ويخالف التعهدات المتفق عليها على نحو متعدد الأطراف أو على نحو ثنائي ، ضد البلدان النامية بوصف ذلك شكلا من أشكال القسر السياسي والاقتصادي يؤثر على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه البلدان " (قرار الجمعية العامة ٢١٠ / ٣٩ ، الفقرة ٢) .

وكما لا يخفى على أحد ، فان نيكاراغوا بلد نام غير منحاذا لا يزال اقتصاده الهش يعاني من نتائج الكوارث الطبيعية ومن الحرب التي فرضتها عليه قوى خارجية . وللمساعدة على التخفيف من حدة آثار هذه الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الانسان ، وللمساعدة حكومة نيكاراغوا في جهود التعمير ، اتمدت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين القرار ٢٠٤ / ٣٩ ، الذي حثت فيه جميع الحكومات على المساهمة في تعميم نيكاراغوا وتنميتها . وقد نص هذا القرار على وجه الخصوص على ما يلي :

" بأن تستمر نيكاراغوا في الحصول على معاملة تتناسب مع ما للبلد من احتياجات خاصة الى ان تعود الحالة الاقتصادية الى الوضع الطبيعي ؛ " (قرار الجمعية العامة ٢٠٤ / ٣٩ ، الفقرة ٥) .

والنظر الى ذلك ، لا يمكن لوفدى ان يتصور كيف يمكن لهذا البلد غير المنحاذا الصغير أن يشغل خطرا على أى من جيرانه . ، ناهيك عن دولة مظم . وما لا جدال فيه

من ناحية أخرى ، ان الحظر التجارى والاقتصادى الذى اطلنته الولايات المتحدة ينافسى بالكامل القرار الذى ذكرته نسا وروحا . ولهذا نشجب الحظر التجارى والاقتصادى الذى فرضته الولايات المتحدة على نيكاراغوا .

ان المسألة المطروحة على المجلس واضحة جلية . ان المبادئ الأساسية فسي الميثاق والقانون الدولى تتعرض لانتهاك منهجي . والحافز وراء هذه الانتهاكات واضح ايضا وهو تقويض القرار السيادةى لشعب نيكاراغوا والاطاحة بحكومته المنتخبة . ولا يمكن لأى قدر من التشويش ان يتستر على هذه الحقيقة . بل ان وضوح المسائل قيد البحث ومغزاها في العلاقات بين الدول بوجه عام ، هو الذى حدا بالدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الى اتخاذ الموقف الذى أفصحت عنه في بلاغ المكتب الذى صدر في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ .

والسؤال الذى يجب الرد عليه هو ما اذا كان مجلس الأمن سيرتفع الى مستوى التحدى أم انه سيظل عقيما في مواجهة أعمال التدخل والقسر غير المبررة ضد دولة صغيرة ضو في الأمم المتحدة . وبأمل وفدى ان يعمل المجلس بشجاعة وهزم يتناسبان مع الأزممة بغية انقاذ مصداقيته ، التي تمكنه من ان يواصل خدمة مصالح السلم والأمن بصورة فعالة في النظام الدولى المعاصر الذى يتعرض نسيجه للخطر نتيجة للفضى الزاحفة .

لقد ابدت نيكاراغوا حسن نيتها أمام المجتمع الدولى بحيث لم تدع مجالا للشك بقبولها دون تحفظ بيان كونتادورا ، وما تزال تتعاون على نحو وثيق مع مجموعة كونتادورا التي تسعى باستمرار الى ارساء اطار السلام والتعايش بين دول امريكا الوسطى . وأملا في تحقيق حل سلمي للمشاكل المعلقة بينها وبين الولايات المتحدة ، اشتركت نيكاراغوا في محادثات ثنائية في مانزانيو في المكسيك حتى قطعت الولايات المتحدة المحادثات من جانب واحد . وتستحق نيكاراغوا اعتراف وتقدير المجتمع الدولى لجهودها السلمية . وتلاحظ اشيوييا الاشتراكية حكومة وشعبا باعجاب تصميم نيكاراغوا حكومة وشعبا على حماية مكتسبات ثورتها ووحدة أراضيها ضد قوى السيطرة والرجعية والشورى المضادة . وتؤكد من جديد تأييدها وتضامنها الأخوى مع كفاح شعب نيكاراغوا .

وتهنئ أيضاً نيكاراغوا حكومة وشعباً على مثابرتها في الصعي إلى حل سلمي للنزاعات واستمرار التزامها بالشرعية الدولية . ونحن واثقون أن هذه الجهود التي تبذلها نيكاراغوا ستكفل بانتصارات مثيرة للاعجاب .

وحكومة اشيوييا مقتنعة بأن عملية كونتادورا هي السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى السلام والأمن والتنمية في أمريكا الوسطى . وهي تؤيد تمام التأييد جمهـود مجموعة كونتادورا .

وختاماً أود أن أشكركم سيدي الرئيس وأشكر من طريقكم السادة أعضاء المجلس الآخرين لاستجابتهم على وجه السرعة لطلب وفدي التكم أمام المجلس بشأن هذا البند الهام .

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية) : أشكر ممثل اشيوييا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل قبرص . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بسادئ
 ذى بدء أن أهنتكم بحرارة على تسنمكم منصب رئيس مجلس الأمن لشهر ايار/مايسو، وأن
 أشكركم وزملاءكم في المجلس على السماح لنا بالمشاركة في المناقشة . ونا لعلى ثقة ،
 سيدى الرئيس ، انه بفضل توجيهكم المقتدر للغاية سوف تضطلع هذه الهيئة بمسؤولياتها
 بفعالية ونجاح .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة ، لأعرب عن تقدير وفدى لسلفكم ، صاحب السعادة ،
 السفير خافيير ارياس ستيا ، ممثل بيرو ، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال
 المجلس خلال شهر نيسان /ابريل .

لقد نظر مجلس الأمن والجمعية العامة وبلدان حركة عدم الانحياز مرارا وتكرارا
 في الحالة في امريكا الوسطى وفي الحالة في نيكاراغا على وجه الخصوص . وقد نظرت
 بلدان حركة عدم الانحياز ، منذ أيام قليلة ، وعلى وجه التحديد في ٧ ايار/مايسو
 ١٩٨٥ ، في هذه الحالة في اجتماع المكتب التنسيقي التابع لها الذى عقد في نيويورك .
 وقد أكد مجلس الأمن من جديد في القرار ٥٣٠ (١٩٨٣) ، في جملة أمور ،
 حق شعب نيكاراغا وحق جميع البلدان الأخرى في المنطقة في العيش في سلم وأمن ،
 دون التعرض لأى تدخل خارجي . ونوه مجلس الأمن في القرار نفسه بجهود مجموعة
 كونتادورا وحث الدول المعنية على التعاون تعاوننا كاملا مع تلك المجموعة ليتسنى لها
 حل خلافاتها .

وعلاوة على ذلك ، فان قرار الجمعية العامة ٣٨ / ١٠ المؤرخ في ١١ تشرين
 الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ قد أكد من جديد ، في جملة أمور ، حق جميع البلدان في منطقة
 امريكا الوسطى في أن تعيش في سلام ، وحقها في تقرير مستقبلها دون أى تدخل
 أجنبي من أى نوع ؛ وأكد ان احترام سيادة جميع دول المنطقة واستقلالها ضرورى لاقرار
 الأمن والتعايش السلمي بين دول امريكا الوسطى ، وفي نفس الوقت ، أعربت الجمعية
 عن تأييدها لجهود مجموعة كونتادورا .

ويؤسفنا ان نلاحظ ، انه على الرغم من هذه القرارات والمقررات والاعلانات التي
 تجسد الرغبة الساحقة للمجتمع الدولي ، فان الحالة في المنطقة في تدهور . وحقيقة
 ان حكومة نيكاراغا قد رأت من الضروري عرض المسألة على مجلس الأمن عدة مرات

خلال العامين الماضيين أمر بيعت على القلق العميق وببين مدى الخطورة التي تراها نيكاراغوا في هذه التطورات السلبية .

لقد أوضح السفير تشامورو مورا الممثل الدائم لنيكاراغوا ، نطاق التدابير الاقتصادية العدائية الجديدة وأعمال التخريب التي تشن ضد بلاده . اننا ندرك ادراكا كاملا خطورة الحالة ، وانطلاقا من روح تضامن عدم الانحياز نشاطر نيكاراغوا قلقها الكبير .

ان حكومة جمهورية قبرص ما انفكت تؤيد وتتمسك بالمبدأ القائل بأنه يجب حل المشاكل الثنائية والاقليمية والدولية بصورة سلمية ، عن طريق المفاوضات ، وليس عن طريق اللجوء الى التهديد بالقوة أو استخدامها ، وانه يجب أن تحترم احتراماً كاملاً سيادة جميع البلدان واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها .

ومن هنا ، فقد قال السيد سميروس كيريانو ، رئيس جمهورية قبرص في خطابه أمام الجمعية العامة بتاريخ ٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ ما يلي :

" اننا نتابع بقلق عميق الأحداث الجارية في نيكاراغوا وغيرها من بلدان أمريكا الوسطى ، ونعرب عن أملنا في أن تكفل بالنجاح الجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة وخارجها ، بما في ذلك جهود مجموعة الكونتادورا . وما تعلق أهميته على كل ما عداه احترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي جميع الدول في المنطقة احتراماً كاملاً ، واحترام الحق السيادي لشعوب المنطقة في اختيار أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمحض حريتها وبغير أي تدخل أجنبي " . (A/38/PV.15 ، ص ٢١)

ان قبرص ، وهي بلد غير منحاز ، تشاطر العديد من بلدان أمريكا اللاتينية طموحاتها المشتركة ، وتؤيد دون تحفظ قرار الجمعية العامة ٣٩ / ٤ بشأن جهود السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا ، وتثني مرة أخرى على جهود الأعضاء الأربعة فيها للتوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة أمريكا الوسطى يقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . وفي الوقت نفسه ، فاننا نؤيد البلاغ الذي صدر مؤخرا عن مكتب التنسيق التابع لبلدان حركة عدم الانحياز بشأن الحالة في أمريكا الوسطى ، والذي جاء فيه

S/PV.2579

ما يلي :

" كثر المكتب تضامنه الراسخ مع نيكاراغوا ، ودعا الى وضع حد فوري لجميع التهديدات ، والهجمات ، والأعمال العدائية ، وتدابير القسر الاقتصادي المتخذة ضد شعب وحكومة ذلك البلد " . (S/17163 ، ص ٣)
 وبأمل وفدى في أن يمارس هذا المجلس ، الموكلة اليه بصورة رئيسية مهمة صيانة السلم والأمن الدوليين ، كل الجهود التي تكفل الانهاء الفوري والنهائي للاعمال العدائية في المنطقة والتهديدات المباشرة الموجهة ضد سيادة نيكاراغوا واستقلالها وسلامتها الاقليمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل قبرص على الكلمات الرقيقة التي وجهها السي .

السيد اود وفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود ، أولا ، أن أرحب بكم ، سيدي ، بتوليكم ذلك المركز المسؤول ، ألا وهو مركز رئيس مجلس الأمن ، متمنيا لكم كل نجاح في عملكم .
 وأود أيضا أن أعرب عن شكرى لسلفكم ، السفير ارياس ستيا ، الذي اضطلع بواجبات رئيس مجلس الأمن في الشهر الماضي بمهارة ولباقة .

اننا نحتفل حاليا وعلى نطاق واسع بالذكرى الاربعين للانتصار التاريخي على الفاشية والنازية ، وهو انتصار حققته الجهود المشتركة للبلدان الداخلة في الائتلاف المناهض لهتلر . وقد ساهم الاتحاد السوفياتي مساهمة حاسمة في ذلك الانتصار . وقد قاتل شعب اوكرانيا ، وسائر الشعوب السوفياتية ، جنبا الى جنب مع الاتحاد السوفياتي في معارك الحرب العالمية الثانية . لقد كلفنا النصر ثمنا باهظا . وان واحدا من كل ستة أشخاص من سكان اوكرانيا قد ضحى بحياته من أجل حرية واستقلال وطنه ومن أجل تحرير الشعوب الأخرى من نير الفاشية .

ولسوء الحظ ، فان العبرة الرئيسية المستفادة من الحرب العالمية الثانية وهي انه يتعين على الدول أن تسعى بصورة جماعية الى السلم وأن تحترم سيادة واستقلال بعضها البعض ، عبرة يتجاهلها اليوم أكثر فأكثر اولئك الذين يكيّفون كل شيء وفقاً لأطماعهم في السيطرة على العالم . وأفضل مثال على هذا هو الحالة السائدة في امريكا الوسطى . وان واشنطنون لكي تستخدم أطماعها ، عن طريق انتهاج سياسة ارهاب الدولة والقيام بالاعمال التخريبية ضد دول وشعوب أخرى ، ما برحت منذ سنوات عديدة الحالة في تلك المنطقة وتشن في النهاية حرباً غير معلنة على بلد صغير غير منحاظ .

مرة أخرى يدعى مجلس الأمن للانعقاد للنظر في الحالة البالغة الخطورة السائدة في هذا الجزء من العالم نتيجة تزايد الأنشطة التخريبية التي تقوم بها الولايات المتحدة . ان قيام واشنطنون بفرض جزاءات اقتصادية وغيرها على نيكاراغوا يبين مرة أخرى أن الولايات المتحدة لا ترغب على الاطلاق في التماس تسوية حقيقية لمشكلات امريكا الوسطى، وأنها تحاول - بأى ثمن وفي تحد لقواعد القانون الدولي المعترف بها بصفة عامة - ارغام حكومة وشعب نيكاراغوا على التخلي عن طريق التنمية المستقلة .

وتشكل الاجراءات الأخيرة لحكومة الولايات المتحدة انتهاكا للمعاهدة القائمة بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا ، ولميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق منظمة الدول الأمريكية . ان هذه الأنشطة الهدامة تتعارض تماما مع عدد من الصكوك الهامة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة مثل اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وكذلك جميع المعايير المعترف بها عالميا والتي استقر عليها العمل الدولي .

لقد أثبتت التاريخ أن السياسة التي تقوم على الاملاء الاقتصادى والا بتسراز والتهديد ، تحف بها مخاطر جسيمة وانها تتعارض مع مصالح الانسانية ومع تقدمها وتؤدي الى مزيد من التدهور في المناخ الدولي وتشكل في النهاية خطرا على السلم والأمن العالميين .

وقد شهدنا أخيرا حقيقة أن الجزاءات التعسفية والعشوائية تستخدم ضد بلدان نامية لاثارة المصاعب الاقتصادية فيها ومن ثم لمعاقبها على بعض الأعمال التي لا تسروق للامبرياليين . وكما اختار بلد نام طريق التنمية المستقل وقام ، في معرض ممارسته لسيادته ، بتأميم ممتلكات الاحتكارات الأجنبية ، أصبح ضحية لهذه الجزاءات الاقتصادية . ان تدابير القسر الاقتصادي تستهدف تأمين الحماية للمواقع الاقتصادية والسياسية والأجنبية الحصينة في بلدان أخرى ، وترمي الى منع الاصلاحات التقدمية الاجتماعية والاقتصادية ، وإبقاء تلك البلدان في حالة التبعية الاقتصادية .

ولأن حكومة نيكاراغوا الحالية التي انتخبها شعب هذا البلد اختارت الطريق الديمقراطي والمستقل للتنمية ، وهو اختيار ليس على هوى الولايات المتحدة ، فقد وضعت الولايات المتحدة نصب أعينها هدف الاطاحة بالحكومة الشرعية لنيكاراغوا . ولم تتوسع في اختيار وسائل تحقيق هذا الهدف ، عن التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة ، ولا عن التهديد العلني باستخدام القوة أو سياسة ارهاب الدولة . علينا أن نذكر قيام عملاء وكالة الاستخبارات المركزية بهبث الألغام في موانئ نيكاراغوا ، والمساعدات التي تقدمها هذه الوكالة للارهابيين وفرق المرتزقة ، وغير ذلك من الأعمال العدائية التي ترتكبها الولايات المتحدة ضد ذلك البلد ، والتي أشار اليها مثل نيكاراغوا في بيانه أمام مجلس الأمن في ٨ أيار/مايو .

ان الرأي العام العالمي يشعر بقلق عميق بسبب اتساع نطاق هذه السياسة وأثارها المحتملة على العلاقات الاقتصادية الدولية ككل ، وعلى نيكاراغوا بصفة خاصة ، وهـو يطالب بوقفها فوراً . لقد رفض رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم السابع في نيودلهي جميع أشكال العدوان الاقتصادي واستعمال التهديد في مجال التجارة ، وجميع أشكال الحصار والتدابير القسرية أو الابتزاز باعتبارها وسائل لممارسة الضغط السياسي على بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية . وأكدوا من جديد حق جميع الدول في أن تمارس بالكامل السيادة الوطنية وأن تختار النظم الاقتصادية والاجتماعية التي تشعرا انها تحقق بصورة أفضل أهدافها الانمائية .

لقد ناشدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٣٩ / ٢١٠ جميع الدول

أن :

” تمتنع عن التهديد بفرض قيود تجارية أو حصار أو حظر وغيرها من الجزاءات الاقتصادية ، أو فرضها ، مما يتنافى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة . . ”
وان أحدث أعمال العدوان التي ارتكبتها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا ، توضح السبب الذي دعا الولايات المتحدة الى معارضة هذا القرار الذي أيدته ١١٦ دولة .
وفي البلاغ المؤرخ في ٧ أيار/مايو من هذا العام ، أدان مكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز ، بشدة أعمال الولايات المتحدة وأكد على أنه :

" ينظر الى أعمال القسر السياسي والاقتصادى الجديدة هذه ، فضلا عن العطايا العسكرية ، في اطار خطة أكبر ترمى الى زعزعة حكومة نيكاراغوا والاطاحة بها ؛ كما يرى أنها تزيد من تهديد السلم والأمن في المنطقة." (S/17163 ، ص ٢)

ومن الأمور المثيرة للغاية وذات المغزى انه في نفس الوقت تقر بها الذى كانت تعلن فيه واشنطنون تدابيرها التي تستهدف زيادة خطورة الحالة في نيكاراغوا وحولها وفي أمريكا الوسطى ككل ، أعلنت في ماناغوا سلسلة من التدابير تهدف مباشرة الى تهيئة مناخ مسن السلم والثقة المتبادلة في المنطقة مما يعتبر استمرارا منطقيا لسياسات حكومة نيكاراغوا المحبة للسلم التي نوه بها ببلاغة مثل نيكاراغوا في بيانها . ومن المؤسف أن واشنطنون ترفض أية اقتراحات بناءة تقدمها حكومة نيكاراغوا . لقد كانت حكومة نيكاراغوا أول من أيد جهود مجموعة كونتادورا وأول من أعرب عن الاستعداد للتوقيع على اعلان السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . كما أعلنت حكومة نيكاراغوا العفو العام عن جميع الذين يوقفون نشاطهم المضاد للثورة . وانتهجت على الدوام موقفا بناء في المحادثات التي دارت بين نيكاراغوا والولايات المتحدة في مانزانيلو ، والتي قطعتها الولايات المتحدة ، وأعلنت حكومة نيكاراغوا تأييدها لاستئناف هذه المحادثات .

هذا الموقف البناء من جانب نيكاراغوا هو السبيل الوحيد لحل مشاكل أمريكا الوسطى ، انه سبيل التفاوض الذى يضع في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الأطراف والاحترام الكامل لسيادتها .

ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تقف بحزم الى جانب كفاح نيكاراغوا العادل ضد الهجمات العدوانية الامبريالية ، وتؤيد حقها غير القابل للتصرف في التنمية الحرة والديمقراطية . اننا ندين بشدة تصعيد الولايات المتحدة لتدخلها في أمريكا الوسطى وأنشطتها الهدامة ضد نيكاراغوا ونعتقد أنه ينبغي على مجلس الأمن أن يتخذ خطوات تؤدى الى وقف أعمال العدوان والتخريب الموجهة ضد هذا البلد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر مثل جمهورية أوكرانيا

الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد رابيتافيك (مدفغر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انني واثق

أنكم تدركون ، سيدي ، مدى ما أشعر به من ارتياح شخصي عندما أراكم تتولون رئاسة مجلس الأمن ، وذلك بسبب الصداقة التي تربطنا منذ فترة بعيدة . وأغتم هذه الفرصة أيضا لأعبر عن اعجابي بحسن تقديركم السياسي وبكياسكم البالغة التي لسنها جميعا .

أود أيضا نيابة عن وفد بلادي أن أحيي رئيسنا في شهر نيسان / ابريل الماضي

السيد ارياس ستيا ، وأن أهرب له من شكرنا للطريقة القديرة والمسؤولة التي أدار بهـا أعمالنا . والواقع أننا لم نكن نتوقع أقل من ذلك من شخص تفضل بوضع كل خبراته السياسية وصفاته الانسانية في خدمتنا .

لقد أصبح من المكرر المعاد القول بأن معظم بلدان امريكا الوسطى بلدان تعيّن

عليها أن تعاني في العقود الأخيرة من الظلم الاجتماعي والاقتصادى والسياسي ، وان الحالة في هذه المنطقة تزداد قلقلة ما بقيت خاضعة لمسار الاتجاهات الدولية الحالية .

ان الأحكام التي يمكن إصدارها حول الأسباب الكامنة لهذه الأزمة تختلف تبعاً لخياراتنا ونظمتنا القيمة وتضامننا مع الآخرين ؛ بيد ان هذه الأزمة أزمة حقيقية وقد أصبحت للأسف أحد الملاح الدائمة من الناحية الفعلية ولم تفقد شيئاً من حدتها . ففي فترة تقل عن ثلاث سنوات تناول المجلس هذه المسألة تسع مرات في حين تناول مجموعة كونتادورا ، رغم المساومات والمزايدات والشروط السبقة من كل نوع ، دفع جميع الأطراف داخل وخارج المنطقة الى قبول اطار سياسي وتعاقدى يجرى في اطاره تطبيع العلاقات بين السدول المعنية واضفاء الاستقرار عليها .

وفي الوهلة الأولى ينبغي ألا يكون هناك خلاف بيننا حيث اننا ننتمي جميعاً سواءً على مستوى الأمم المتحدة أو حركة بلدان عدم الانحياز أو مجموعة كونتادورا الى نفس القسيم والمبادئ التي يعتبر احترامها ضرورياً اذا ما أردنا ان يسود السلم والتفاهم والتعاون والاستقرار السياسي والاقتصادي والأمن والتعايش في أمريكا الوسطى . والواقع ان هناك بعض الخلل فيما بين مختلف هذه العناصر وحيثما ينظر اليها في الاطار الضيق للمصالح الوطنية مما يجعلنا نشهد اتهامات واتهامات مضادة . وشكوى نيكاراغوا الأخيرة من الولايات المتحدة وهي الشكوك التي يبيحها المجلس الآن توضح هذه النقطة .

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتفاوض من مسألة العقوبات التجارية والاقتصادية بل ينبغي أن يتناولها بكل جدية . فقد مرت بلدان عدم الانحياز بهذه التجربة في كل مرة حاولت فيها الدعوة الى تطبيق هذه العقوبات على نظام بريتوريا على الرغم من ان سياسة هذا النظام في الفصل العنصرى قد اديننت ورفضت في جميع أنحاء العالم .

وإذا كنا سنراعي بدقة أحكام الميثاق والالانات والقرارات الصادرة من الأمم المتحدة فائناً نتساءل ما اذا كان يجب فرض عقوبات على نيكاراغوا لأنها قررت استقبالها دون أى تدخل خارجي أياً كانت ذريعتها وأياً كان اطاره ؟
ليس وارداً في قرار الجمعية العامة ١٠٣/٣٦ :

" واجب الدولة في الامتناع ، في تصريف علاقاتها الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتجارية ، من اتخاذ تدابير من شأنها أن تشكل تدخلاً من أى نوع في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى ،

فتمنعها بذلك من تقرير نموها السياسي والاقتصادي والاجتماعي . . . ؟ (قرار الجمعية العامة ١٠٣/٣٦) .

من متاً يمكنه أن يشكك على نحو جاد في مبدأ القانون الدولي الذي ينص على انه :
 " لا يجوز لأية دولة أن تستخدم التدابير السياسية أو الاقتصادية من أي نوع كان أو ان تشجع على استخدامها لا جبار دولة أخرى على التهاون فسي ممارسة حقوقها السيادية أو للحصول منها على مزايا من أي نوع كان ؟

من الصعب ان ان نوافق على ان العقوبات التجارية التي فرضتها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا والحظر المفروض على النقل الجوي والبحري لا تخالف هذه المبادئ - وينبغي ان نذكر ان بعض هذه المبادئ قد أيد التأكيد طيها في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانشاء المنظمة - ومن الصعب كذلك ان نوافق على ان الاستناد الى مفهوم الأمن الوطني يعتبر حجة كافية لتبرير هذه الأعمال . ونحن نعبر عن أسفنا العميق لهذه الاجراءات ونعتقد ان المجلس لا يمكنه ان يوافق على التدابير الناشئة عنها .

نفس هذه الاعتبارات دفعت المكتب التنسيقي لحركة البلدان غير المنحازة فسي ٧ أيار/مايو الى اعتماد بلاغ يعبر فيه عن التزامنا بمبادئ معينة ورغبتنا في الحفاظ على مفهوم النظام القانوني والاقتصادي الدولي العادل والمتكامل . كما يعبر البلاغ مسن تضامنا مع نيكاراغوا وتأييدنا لمجموعة كوتادورا . والفعل فان تطلبات الازمة في امريكا اللاتينية تؤكد يقيننا بأن حلها ينبغي أن يكون حلا سياسيا تفاوضيا وذلك اذا ما أردنا أن تعلق المبادئ والالتزامات الواردة في مشروع الاتفاق المعروف على الدول المعنية .

ولهذا السبب أيضا فاننا نعهد مشروع القرار الذي مرضته نيكاراغوا لأنه يشتمل على العناصر الأساسية التي من واجب المجلس ومن حقه ، وصفة خاصة في هذه الحالة ، أن يوجه انتباه جميع الأطراف المعنية اليها وهي ضرورة احترام القانون الدولي ؛ ضرورة قيام علاقات صداقة وتعاون فيما بين الدول وفقا للميثاق ؛ ضرورة ان يسود الحوار على المجابهة المباشرة أو غير المباشرة ؛ وأخيرا التسوية السلمية للمنازعات .

اذا لم تتوفر الارادة في أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار فاننا نخشى ان تتوقف عملية كوتادورا نهائيا ، وآلا تحل محلها مبادرة أخرى . وفي هذه الحالة فان نيكاراغوا

ستكون محقة تماما في اللجوء الى الهيئات الدولية المختصة التماسا للتحكيم الضروري ؛
وسندي باستمرار الى بحث الأمر الى ان تتخذ الأزمة في أمريكا اللاتينية أبعادا تخرج
من سيطرتنا وتهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين بالخطر .

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية) : أشكر ممثل مدغشقر على كلماته

الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل بوليفيا وأدعو الى ان يشغل مقعدا على طاولة المجلس

وان يدلي ببيانه .

السيد غوسيوغرانبير (بوليفيا) (ترجمة شفوية من الاسبانية) : سيدي

الرئيس ، يود وفد بلادي ان يتقدم اليكم بالشكر لاتاحة الفرصة لنا للاشتراك في هذا
الاجتماع الذي ينظر في مسألة تبعث على قلق بلدي الذي يحترم القانون الدولي ويناصر
بقوة السلم والأمن الجماعي . كما أود في بداية بياني أن اعرب عن ارتياحي لرؤيتكم ،
سيدي ، تتراسون أعمال المجلس . وفي نفس الوقت أود ان اعرب عن امتناننا للسيد سفير
بيرو - ووفد بلاده - على ادارته الماهرة لمداولات المجلس في الشهر الماضي .

في بداية بياني اسمحوا لي أن أتلو البلاغ الرسمي الذي أصدرته حكومة بوليفيا في لا باز في ٨ أيار/ مايو :

" ان حكومة بوليفيا تتابع بقلق تطور الأحداث في أزمة امريكا الوسطى وهي تؤيد باستمرار جهود مجموعة كونتادورا التي تستهدف التوصل الى صيغ للحل السلمي للأزمة .

" وفي الحالة المحددة القائمة في صدد العلاقات بين نيكاراغوا والولايات المتحدة الامريكية تثق بوليفيا بأن الخلافات القائمة بين البلدين ستحل من خلال الحوار المباشر الذي يقدم فيه كل من الطرفين تنازلات لا تؤثر على مصالحه الأساسية وتمكن من تحقيق اتفاقات بنائة تتفادى الاعمال التي لا تسهم في حل المشكلة ، بل التي تؤدي على العكس الى انقسام أكبر بين أعضاء النظام المشترك بين البلدان الامريكية .

" ان ميثاق منظمة الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الامريكية وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، أي باختصار أسس العلاقات بين دول المجتمع الدولي ، لا تسمح بتطبيق تدابير كهذه ضد بلد ذي سيادة قرر بارادته الحرة أن يختار نظام الحكم السياسي والاقتصادي الذي يروق له .

" ان وزير العلاقات الخارجية والعبادة في بوليفيا يؤكد ، في هذه المناسبة كما فعل في الماضي ، التزام بوليفيا الثابت بتلك المعايير - وتصميمها على المساهمة في الامتثال العالمي غير المشروط لهذه المبادئ .

" لذا تعتقد حكومة بوليفيا ان قرار حكومة الولايات المتحدة فرض حظر تجارى على نيكاراغوا اعتبارا من ٧ ايار/ مايو يمثل عقبة اضافية أمام جهود مجموعة كونتادورا والمجتمع الدولي في سعيهما الى حل أزمة امريكا الوسطى .

" ان حكومة بوليفيا ، دفاعا عن سلم القارة ، تحث على التخلي عن نهج القوة ، وتدعو الى استخدام أساليب الحوار والتفاوض للتغلب على الخلافات . كما نكرر دعونا الراسخ لجهود مجموعة كونتادورا " .

ان حكومة بوليفيا ، في العديد من المناسبات ، أوضحت قلقها ازاء الحالة في امريكا الوسطى . مثال ذلك ما قاله في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة رئيس الجمهورية الدستوري لبلادى ، هيرنان سيليس زوازو :

" ان الأزمة الخطيرة التي تمس البلدان الشقيقة في امريكا الوسطى هي مبعث اقلق كبير لحكومة بلادى . ان التوترات والتحديات وتعاقد العنف ، أمور تشكل عوامل في النزاع القائم والآخذ في التعقد في تلك المنطقة . ان دعائم السلم تضحل باستمرار . . . ان شعوب تلك المنطقة قد عانت بما فيه الكفاية في ظل الأنظمة الشمولية ولا محل لأن تعاني الآن مرة أخرى من وبيلات الحرب الفظيعة " (A/37/PV.84 ، ص ١٢ و ١٣ - ١٥)

يضاف الى ذلك ان الحكومة البوليفية أعربت في العديد من المحافل عن تضامنها مع نيكاراغوا ، حكومة وشعبا ، حتى تستطيع استكمال عملية ثورتها التحريرية بانشاء نظام ديمقراطي تعددى ونظام اقتصادى مختلط يضمن توزيعا أكثر عدالة للدخل ويكفل بناء مجتمع جديد على أساس المشاركة الشعبية الحقيقية .

ولهذه الأسباب أيدت حكومتى في جميع الأوقات العملية التي تضطلع بها مجموعة كونتادورا لأننا نعتقد انها تمثل الخيار السليم الوحيد في اطار اسرة امريكا اللاتينية للتوصل الى حلول حقيقية ومحددة للنزاع في امريكا الوسطى . فعلمية كونتادورا تعنى الفهم الحقيقي لمشاكل المنطقة دون التصرفات أو التشويشات التي ينطوى عليها التدخل من جانب لاعبين من خارج المنطقة .

لقد شهدت بوليفيا منذ ١٩٥٢ تحولا اجتماعيا كبيرا نتج عن ثورة تحريرية ، ولذا فانها تتفهم الصعوبات القائمة اليوم في امريكا الوسطى بسبب التوترات الاجتماعية الناشئة عن محاولة التغلب على الظلم والتخلف باقامة نظام أكثر عدالة .

ان تجربة الثورة البوليفية جعلتنا نرى ان انشاء وتوطيد المؤسسات الأساسية يتطلب قدرا من الوقت ومناخا ملائما . وما يذكر انه في السنوات الأولى من ثورة بوليفيا عارضت قطاعات معينة ، داخل البلد وخارجه ، الثورة وتآمرت ضدها . وفي ذلك الوقت حاولت تلك القطاعات فرض حصار اقتصادى وهددت النقل الحر للسلع مستغلة المشاكل الهيكلية التي كانت بوليفيا تعاني منها لكونها دولة غير مطلقة على أى بحر نتيجة لحرب

قهرية ظالمة . واليوم ، وبعد ٣٣ سنة من أحداث نيسان / ابريل ١٩٥٢ ، لا يمكن
عكس التغييرات الثورية ؛ فهي تشكل الأساس الوطني لدولتنا الوطنية الجديدة .
ولا يسعني هنا الا أن ألاحظ ان الذين عارضوا التغييرات الثورية في بوليفيا - أي ،
المناهضين للثورة - قد قرعوا أبواب حكومات البلدان المجاورة والتمسوا العون حتى من
الولايات المتحدة . ولحسن الحظ لم يستمع اليهم ، ولا بد من أن أبين في هذه المرحلة ،
انه ، في حالة الولايات المتحدة كانت للمشورة الحكيمة التي أبدأها في حينها السيد
ملتون ايزنهاور أهمية كبيرة . إذ بين لادارة واشنطن ان التحولات الاجتماعية العميقة
التي تمر بها بوليفيا - والتي لا شك في انها ستحدث فيما بعد في بلدان امريكا اللاتينية
الأخرى - انما هي تحولات اجتماعية - اقتصادية يتعين تفهمها في سياق تاريخي
عريض .

ان بلدان المنطقة ترى ان السلم والأمن الجماعي انما يقومان على مبادئ القانون
الدولي وقانون النظام المشترك بين البلدان الأمريكية . ان ميثاق الأمم المتحدة وميثاق
منظمة الدول الأمريكية والعديد من الصكوك القانونية الأخرى تقدر حق الشعوب في تقرير
المصير وعدم التدخل واحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والاقتصادي للدول .
وأود أن أنوه على وجه التحديد باعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية
والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥
(د-٢٥) ؛ واعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، الوارد في
قرار الجمعية العامة ٣٦ / ١٠٣ ؛ واعلان مانيليا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل
السلمية ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٧ / ١٠ ؛ وأخيرا قرار الجمعية العامة
٣٩ / ٢١٠ . هذه القرارات والاعلانات كلها تؤكد مبادئ التعايش بين الدول ؛ وبعضها
ينص على ان على الدول أن تحجم عن فرض ، أو التهديد بفرض ، التقييدات التجارية
والحصار والمقاطعة وغيرها من العقوبات الاقتصادية التي لا تتفق مع أحكام ميثاق الأمم
المتحدة وتنتقص من الالتزامات الشائبة .

لهذه الاسباب تشجب حكومتي قرار حكومة الولايات المتحدة فرض حظر اقتصادي
وتجاري على جمهورية نيكاراغوا . فهذا الاجراء لن يؤدي الا الى زيادة معاناة شعب

نيكاراغوا ، ضحية دكتاتورية سوموزا ، التي هي ديكتاتورية من أسوأ الدكتاتوريات التي شهدت امريكا اللاتينية وأكثرها مدعاة للخزي . كذلك نحث الولايات المتحدة ونيكاراغوا على استئناف الحوار والتفاوض في اطار القانون الدولي ، لاسيما في اطار المعايير القانونية التي اقيمت واتقنت في نصف الكرة الغربي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بوليفيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي ممثل منغوليا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء

ببيانه .

السيد نيامدو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : سيدى الرئيس ،
اهنئكم باخلاص على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/ مايو ، واتمنى لكم كل النجاح فى
الاضطلاع بمهامكم .
وأود أيضا ان انتهز هذه الفرصة لأشكر سلفكم ، السفير ارياس ستيا ، الممثل
الدائم لبيرو ، على كل ما اضطلع به من أعمال بوصفه رئيسا لمجلس الأمن خلال الشهر
الماضى .
ان الخطوات التي اتخذتها مؤخرا حكومة الولايات المتحدة ضد جمهورية نيكاراغوا ،
وصفة خاصة فرض حظر تجارى كامل ووقف النقل الجوى والبحرى بين البلدين ، قد انتقدها
عن حق الرأى العام الدولى بوصفها اعمالا فظة من أعمال القسر والابتزاز وتتعارض مع قواعد
النظامين الدوليين القانوني والاقتصادى .
ولا يخفى على أحد ان الولايات المتحدة ما برحت ، منذ الأيام الأولى من انتصار
الثورة الساندينية فى نيكاراغوا ، تتخذ مختلف الخطوات لزعزعة وضع ذلك البلد واطاحة
حكومته الشرعية . ومن أجل تحقيق هذه الغاية ما فتئت الولايات المتحدة تقوم بالتمويل
والتدريب الواسع النطاق لعصابات سوموزا وتزودها بأحدث أنواع الأسلحة ، وتوجه
الأعمال الاجرامية والتخريبية والارهابية ضد نيكاراغوا وسكانها السلميين .
وفى الأونة الأخيرة ، ما برحت حكومة الولايات المتحدة تصعد أعمالها العدوانية
والعدائية ضد جمهورية نيكاراغوا . فما انفكت تكثف وجودها العسكرى فى أمريكا الوسطى
وتوسع اطار تدخلها فى الشؤون الداخلية لبلدان تلك المنطقة .
وقد أدى كل ذلك الى تقويض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولى ومجموعة
كونتادورا من أجل التوصل الى تسوية سلمية للمشكلة القائمة فى أمريكا الوسطى ، فضلا عن
خلق تهديد مباشر لسيادة نيكاراغوا واستقلالها ، ولسلم المنطقة وأمنها .
ومن ثم ، فان تدابير الضغط الاقتصادى التي تتخذها الولايات المتحدة تمثّل
تصعيدا خطيرا آخر لسياسات التدخل التي تتبعها ضد نيكاراغوا . راستنادا الى ما علمناه
من الصحافة الأمريكية ، فان هذه التدابير ما هي الا بداية لخطة واشنطن العدوانية
والأبعد مدى .

وتؤدي هذه الحالة الى اثاره قلق عميق لدى المجتمع الدولي . فكما يعلم المجلس ،
أمدر المكتب التنسيقي التابع لحركة بلدان عدم الانحياز ، منذ فترة وجيزة ، بيانا يدين
فيه بشدة الخطوات التي اتخذتها واشنطن مؤخرا ، وسياستها العدوانية الموجهة ضد
نيكاراغوا .

ان جمهورية منغوليا الشعبية ، تحثيا مع سياستها المؤيدة للسلام ، ترفض رفضا
قاطعاً كل سياسات الهيمنة الموجهة ضد سيادة الدول المستقلة . وان فرض الولايات
المتحدة من جانب واحد لحظر على التجارة والعلاقات الاقتصادية يعد انتهاكا صارخا
لميثاق الأمم المتحدة ، وللجائز الأساسية في القانون الدولي ولقواعده ، وكذلك
للاللتزامات المحددة التي أخذتها الولايات المتحدة على عاتقها على المستويين الثنائي
والمتعدد الأطراف .

ان جمهورية منغوليا الشعبية لتؤيد تأييدا تاما موقف حكومة نيكاراغوا المعلن نسي
البيان الذي ألقاه السفير شامورو مورا في قاعة مجلس الأمن يوم الأربعاء الماضي . واننسا
نعقد انه يتعين على المجلس ان يدين بشدة الأعمال غير القانونية التي قامت بها الولايات
المتحدة ، وان يطالب بوضع حد فوري لجميع الأعمال العدوانية التي ترتكبها الولايات
المتحدة ضد جمهورية نيكاراغوا ، والدولة المستقلة ذات السيادة ، والعضو في منظمنا .
وفي الوقت ذاته ، ينبغي لمجلس الأمن ان يتخذ كل التدابير الممكنة التي تسمح
بتعزيز الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا للتوصل الى تسوية سلمية لمشاكل منطقة
أمريكا الوسطى ولإقامة سلم دائم في ذلك الجزء من العالم .

ان جمهورية منغوليا ما برحت تؤيد حكومة جمهورية نيكاراغوا وشعبها الصديق .
وقد تم التأكيد من جديد على هذه السياسة في البيان الذي أصدرته وزارة خارجية
جمهورية منغوليا الشعبية في ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٨٥ ، والذي صدر مؤخرا بوصفه وثيقة
رسمية من وثائق الأمم المتحدة . وقد جاء فيه ، في جملة أمور ، ما يلي :

“ . . . اذا ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية حريصة حقا على اقرار

السلام في أمريكا الوسطى توجب عليها ، بادئ ذي بدء ، الاقلاع عن محاولات

اخماد الثورة الشعبية الساندينية ، والتوقف عن اتباع سياسة الارهاب الصادر عن الدولة الموجهة ضد نيكاراغوا واستئناف المعاديات التي توقفت مع نيكاراغوا .
 * ان جمهورية منغوليا الشعبية لتؤيد تأييدا تاما وكاملا الكفاح العادل لشعب نيكاراغوا ، الذي يدافع عن حريته واستقلاله ومكاسبه الثورية ضد اعتداءات الامبريالية والرجعية ، كما تؤيد تأييدا تاما وكاملا المعاديات السلمية لحكومة نيكاراغوا الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية لمشاكل أمريكا الوسطى .
 * ان جمهورية منغوليا الشعبية لتطلب باستمرار الى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التوقف عن الأعمال الاجرامية التي تمثل في واقع الأمر حربا غير معلنة ضد جمهورية نيكاراغوا * . (A/40/269 ، المرفق ، الصفحتان ٣ و ٤)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل منغوليا على الكلمات

الرفيقة التي وجهها لي .

نظرا لتأخر الوقت فاني اعتمزم رفع الجلسة الآن . وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في هذا البند في الساعة الثالثة من عصر هذا اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠